



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة أطروحة رسالة الماجستير

العنوان

التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن دراسة تحليلية مقارنة

للطالب

عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي

المشرف

الدكتور محمد النصور قسم القانون الخاص
كلية القانون

المكان والزمان

10 صباحاً

الاثنين الموافق 2018/12/17م

مبنى كلية القانون طلاب - قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

الملخص

يتناول البحث التنظيم القانوني للعملات الرقمية الافتراضية، حيث قمت بدراسة التنظيم القانوني للعملات الرقمية الافتراضية، من خلال نشأتها وتداولها والموقف الدولي والوطني من تداول العملات الافتراضية.

وقد تناولت في الفصل الأول من هذه الدراسة ماهية العملات الرقمية الافتراضية، حيث عرضت بداية نشأة العملات الرقمية الافتراضية (عملة البتكوين نموذجاً) ، ومنشؤ عملة البتكوين وكيفية إصدارها وماهي البرامج المستخدمة في عملية التعدين وماهي التقنية (بلوك شين) التي استخدمها مؤسسو عملة البتكوين للحد من تكرار استخدام العملة مرتين أو للحد من تزوير العملات الرقمية الافتراضية وذلك لتوفير الثقة للمتعاملين. وبعد عرض نشأة عملة البتكوين باعتبارها عملة رقمية نقديه بديلها للعملات القانونية ، تناولت تعريف كلا من العملات الرقمية والعملات الرقمية الافتراضية لبيان أوجه الاختلاف بينهما واختيار تعريف جامع للعملات من خلال تعريف الفقهاء لهذه العملات، وبعد بيان التعريف كان لابد من دراسة خصائص ومميزات العملات الرقمية الافتراضية لتوضيح الفرق بين العملات الرقمية والعملات الرقمية الافتراضية ومدى توافر خصائص ومميزات النقود القانونية في هذه العملات.

وخصص الفصل الثاني لدراسة التنظيم القانوني للعملات الرقمية المقترضة (عملة البتكوين نموذجاً)، وتناولت من خلال هذا الفصل الإتجاهات القانونية بشأن العملات الرقمية الافتراضية والمتمثلة في الموقف الدولي والوطني من تداول العملات الرقمية الافتراضية، حيث تبين من خلال الدراسة أختلاف مواقف الدول بين مؤيد ورافض لتداول العملات الرقمية الافتراضية وتعددت الأسباب القبول لإعتبار الدول التي قبلت تداول هذه العملات باعتبارها سلعة،

أما الأسباب التي دعت بعض الدول حظر التداول بالعملات الرقمية الافتراضية فكانت متمثلة في المخاطر التقنية والإقتصادية وأخير المخاطر القانونية.

وبعد التطرق لدراسة جميع الجوانب التاريخية والتقنية المتعلقة في العملات الرقمية الافتراضية، تناول الباحث الجانب الأهم في البحث والمتعلق في الطبيعة القانونية للعملات الرقمية الافتراضية، ولإعتبار العملات الرقمية الافتراضية نقوداً- بمعنى وصفها نقوداً- كان لا بد من دراسة جهة إصدار العملة والتنظيم القانوني والمالي وما هو الهدف الرئيسي قيام العملات الافتراضية مقام العملات القانونية وأخير مدى توفر الضوابط المالية للنقود القانونية في العملات الرقمية الافتراضية والمتمثلة في القبول العام وأداء لإبراء الذمة.

كلمات البحث الرئيسية: العملات ، الرقمية ، الافتراضية ، البتكوين ، معدن ، التعدين ، النقود ، التنظيم ، شبكة الإنترنت .